

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.3/L.5

2 December 1993

ARABIC

Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلـى التجارة والتنـمية

الفريق العامل المخصص للخبرات

المقارنة في مجال الخصمة

الدورة الثالثة

جنيف ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير الفريق العامل المخصص للخبرات

المقارنة في مجال الخصمة عن دورته الثالثة

المعقدة في قصر الأمم ، جنيف ،

في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر

إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

المقرر: السيد هربرت دزفييمبو (زمبابوي)

البند ٢ و٤ من جدول الأعمال

ملحوظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنوع مؤقت لإجازته .

وتمرر طلبات إدخال التعديلات - بالانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، إلى:

The UNCTAD Editorial Section

Room E. 8106

Fax No. 907 0056

Tel. No. 907 5654 or 5655

مقدمة

١ - وفقا للجدول الزمني لاجتماعات الاونكتاد ، عقدت الدورة الثالثة للفريق العامل المختص للخبراء المقارنة في مجال الخصمة بقمر الام في جنيف ، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ .

البيانات الاستنتاجية

٢ - قال نائب الأمين العام للأونكتاد إن الفريق العامل قد أشار قدرأً كبيراً من الاهتمام من جانب الحكومات . وبذلك ترسى تعلم دروس مفيدة ، وكسب عمق نظر ذي شأن في عملية الخصمة ، وتبيّن ما هو ناجح وما هو غير ناجح ، وتقدير العوامل التي يمكن أن تكون لها أهمية حقيقة في تعميم وتنفيذ سياسات وبرامج الخصمة .

٣ - وأضاف قائلاً بشأن أول الموضوعين الرئيسيين اللذين سينظر فيهما بعمق ، وهما المنافسة وتنظيم الاحتكارات التي انتقلت ملكيتها إلى القطاع العام ، إن هناك أولاً وقبل كل شيء مسألة المنافسة . ويتمثل درس من الدروس الرئيسية المستخلصة من الخبراء في مجال الخصمة في كونه وإن كانت الملكية لها أهميتها في كثير من الأحيان إلا أن المنافسة أكثر أهمية . وهناك أيضاً مسألة ضبط الاقتصاد الذي له أهمية خاصة لحماية رفاه المستهلكين . وتشمل جوانب هامة أخرى تشجيع الفعالية من خلال جملة من الأمور من بينها تشجيع المنافسة في قطاعات المرافق العامة التنافسية ، وتشجيع الابتكار ، ونمو الانتاجية . ويوجد بالإضافة إلى ذلك دور سياسة المنافسة في حماية الصناعة - والاتصالات السلكية واللاسلكية مثال جيد على ذلك - يمكن أن يلعب كل من المنافسة وسياسة المنافسة وتنظيم الاقتصاد دوراً في تنظيم الصناعة من أجل تحقيق الفعالية . ومن شأن التوازن الملائم بين المنافسة وضبط الاقتصاد أن يتوقف على طبيعة الصناعة وربما نشا تبعاً للتقدم التكنولوجي .

٤ - وقال إن خصمة المرافق العامة تتجاوز المبيعات أو خيارات تصفية الاستثمار . ثم إنه بسبب الغفوط المتزايدة على توفير الهياكل الأساسية لمثل هذه المرافق ، وكذلك بسبب قيود الميزانيات ، تتطلع الحكومات بشكل متزايد إلى القطاع العام من أجل المساعدة على تمويل تنمية الهياكل الأساسية . وتمويل الهياكل الأساسية يعد في الواقع مسألة من مسائل التنمية الرئيسية في التسعينات . وضبط الاقتصاد اللازم لتوفير حماية ودرجة من قابلية التنبؤ ، يمكن أن يفرض أيها تكلفة على مُطور - مُتعهد القطاع العام . وهكذا فإن هناك حاجة إلى حماية ضبط الاقتصاد هذا من أجل رفاه المستهلكين والتطرق في نفس الوقت لمسائل الحوافز الموقرة للشركاء في القطاع العام ، والفعالية الاقتصادية ، والمنافسة ، في ضوء التقدم التكنولوجي .

٥ - أما فيما يتعلق بالموضوع الرئيس الثاني فإن المسائل المشمولة يمكن أن تغطي مجالاً واسعاً فيما يتصل بكشف حساب الخصمة الاجتماعي . وهناك حاجة إلى التطرق لآثار العمالة ، والآثار المترتبة على توفير الهياكل الأساسية أو الخدمات الاجتماعية والفوائد الاجتماعية والتكاليف الناشئة عن خصمة المرافق العامة . ونظراً لعامل الوقت ، ربما رغب الفريق العامل في التركيز على مجموعتين محددتين من المسائل هما: تعميم وتمويل التمويлич الاجتماعي وتدابير شبكات الأمن الاجتماعي ، وتدابير خلق مواطن الشغل لتوفير فرص عمل بديلة للعاملين المخلف عندهم كإجراء تقشفي ، بما في ذلك برامج إعادة التدريب ، وإصداء المشورة بشأن مواطن الشغل ، وخدمات التوظيف ، والتدابير الرامية إلى تعزيز قدرة اليد العاملة على التنقل ، وتقديم الدعم لتشجيع روح المبادرة ، وتطوير المؤسسات المفرى والمفيرة والمتوسطة . وسيكون للمدى الذي تستطيع به الحكومات معالجة هذه المسائل على نحو فعال تأثير هام على نجاح الخصمة ، في مرحلتها: مرحلة التنفيذ ومرحلة ما بعد الخصمة .

٦ - وأشار رئيس وحدة الخصمة وتنمية الشركات إلى الورقتين الرئيسيتين المعروضتين على الفريق العامل والمتضمنتين التحليل القطري المقارن ، وورقة القضايا التي أعدتها أمانة الأونكتاد للنظر بعمق في المنافسة وتنظيم الاحتكارات التي انتقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص والآثار الاجتماعي وتدابير الدعم المتمللة بالجوانب الاجتماعية . وذكر الحكومات على المساهمات القطرية الإضافية وغير ذلك من المواد التي أرسلتها إلى الأمانة منذ الدورة الثانية . وقال إن الأمانة كانت قد استوفت دليل مراكز الولم الوطني المعنية بالخصمة ، الذي أصبح الآن يتضمن معلومات عن زهاء ٦٥ مركزاً ومللاً للخصوصية .

٧ - وذكر أيضاً الخبراء الذين تكرموا بالموافقة على المشاركة كمختصين في الدورة الثالثة . وقال إنه سعيد أيضاً لأن أحد أفرقة المختصين سيشهد مشاركة خبراء من البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية .

الفصل الأول

استعراض العروض القطرية على ضوء التحليل القطري

المقارن الذي اجرته الامانة بشأن وضع برامج

الخصمة وتنفيذها ونتائجها

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٨ - كان التقرير التالي المستوفى الذي أعدته أمانة الاونكتاد معروضا على الفريق العامل المختص لنظره في هذا البند:
"تمهيم برامج الخخصمة وتنفيذها ونتائجها: تحليل للخبرات الوطنية لمختلف البلدان" (TD/B/WG.3/7/Rev.1).

٩ - وبالإضافة إلى ذلك عممت العروض القطرية المقدمة إلى الامانة على الفريق العامل في مسلسلة الوثائق المتنوعة . (للاطلاع على قائمة بهذه العروض ، انظر ثبت الوثائق المرجعية في المرفق ... أدناه) .

[يستكمل حسب الاقتضاء]

الفصل الثاني

النظر يتعمق فيما يلي:

١١) المنافسة وتنظيم الاحتكارات التي انتقلت ملكيتها

إلى القطاع الخاص؛

٤) الاشر الاجتماعي وتدابير الدعم المتصلة بالجوانب

الاجتماعية

(البند ٤ من جدول الاعمال)

١٠ - كانت ورقة قضايا أعدتها أمانة الاونكتاد (TD/B/WG.3/11) معروفة على الفريق العامل المخصص لنظره في هذا البند من جدول الاعمال .

[يستكمل حسب الاقتضاء]

الفصل الثالث
المسائل التنظيمية

الف - افتتاح الدورة

١١ - افتتح رئيس الفريق العامل السيد بور ولروي (فنلندا) ، الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص ، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ .

باء - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال)

١٢ - لم تغير عضوية المكتب عما كانت عليه في الدورة الثانية ، فتشكل مكتب الفريق العامل المخصص في دورته الثالثة على النحو التالي:

الرئيس:	السيد بور ولروي	(فنلندا)
نواب الرئيس:	السيدة طاوى فروخي	(الجزائر)
	السيدة كارمن ميلفا	(كولومبيا)
	السيد توماس يانيكي	(المانيا)
	السيدة أورسولا كالكا - يندروتشيك	(بولندا)
	السيدة برابادا مارانوسيت	(تايلاند)
المقرر:	السيد هربرت دزفييمبو	(زمبابوي)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٣ - أقر الفريق العامل في جلسته (الافتتاحية) السادسة ، المعقدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، جدول الأعمال المؤقت للدورات الثالثة بالصيغة التي اعتمدها الفريق في دورته الثانية وعمتها الأمانة في الوثيقة TD/B/WG.3/10 . وعليه ، جاء جدول أعمال الدورة الثالثة على النحو التالي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - استعراض العروض القطرية على ضوء التحليل القطري المقارن الذي أجرته الأمانة بشأن وضع برامج الخصمة وتنفيذها ونتائجها
- ٤ - النظر بعمق فيما يلي:
 - ١١ المنافسة وتنظيم الاحتكارات التي انتقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص ؛
 - ١٢ الآخر الاجتماعي وتدابير الدعم المتصلة بالجوانب الاجتماعية .

- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للفريق العامل المخصص
- ٦ - مسائل أخرى
- ٧ - اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص المقدم إلى المجلس .

١٤ - وافق الفريق العامل أيضاً بصفة عامة على تنظيم العمل المقترن الوارد في الفرع الثالث من الوثيقة TD/B/WG.3/10 ، في ضوء أيضاحات جزئية من الرئيس .

дал - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة
للفريق العامل المخصص
(البند ٥ من جدول الأعمال)
[يستكمل فيما بعد]

هاء - اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص المقدم
إلى المجلس
(البند ٧ من جدول الأعمال)
[يستكمل فيما بعد]
